

اليات دعم و تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تجربة الجزائر

*Mécanismes de soutien et de financement de l'innovation dans les petites et moyennes entreprises
Etude de l'expérience algérienne*

*Mechanisms to support and finance innovation in Small and medium enterprises
Study of the experience of Algeria*

شاقور جلطية فايزة

طالبة دكتوراه

جامعة الشلف

faizachakor@gmail.com

0561318234

طهراوي دومة علي

استاذ محاضر

المركز الجامعي غليزان

Phd.Tahraoui@gmail.com

0550396139

الملخص : تخصص الدول المتقدمة ميزانية ضخمة لدعم البحث و التطوير بدءا من الجامعات و مراكز البحث الى مختلف الشركات في القطاع التكنولوجي و العلمي بشكل عام ، و يختلف الامر في الدول العربية فهي لا تخصص الا ما نسبته 0.5% من ميزانيتها العامة كأكثر قدر لدعم الابتكار بالرغم من اهمية الاخير في دعم تنافسية الصناعات و المؤسسات المحلية. ومنذ 2003 و نظرا لحاجة الجزائر لتعزيز رصيدها من الابتكارات، وضعت مجموعة من الليات و الهياكل المخول لها دعم و تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لكون الاخير المنشأ الاول للإبداع ، سمحت هذه الاستراتيجية بتمويل العديد منها. فإلى أي حد ساهمت هذه البرامج الوطنية و الخاصة في دعم الابتكار و تمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الكلمات المفتاح: الابتكار، تمويل الابتكار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...الخ

Résumé: Les pays développés consacrent un budget énorme à la recherche et au développement Allant des universités et des centres de recherche à diverses entreprises du secteur technologique et scientifique en général, Dans les pays arabes seulement 0,5% du budget public est alloué à l'innovation Malgré l'importance de cette dernière pour soutenir la compétitivité des industries et des institutions locales. Depuis 2003, et compte tenu de la nécessité pour l'Algérie de renforcer son innovation, Un ensemble de mécanismes et de structures ont été mis en place pour soutenir et financer l'innovation dans les petites et moyennes entreprises. Parce que ce dernier est la première origine de la créativité, Cette stratégie a permis de financer un grand nombre d'entre eux Dans quelle mesure ces programmes nationaux et privés ont contribué à soutenir l'innovation Et des projets de financement pour les petites et moyennes entreprises.

Mots clés: innovation, financement de l'innovation, petites et moyennes entreprises, etc.

Abstract: Developed countries allocate a huge budget to support research and development from universities and research centers to various partnerships in the technological and scientific sectors in. In the Arab countries, only 0.5% of the public budget is allocated to support innovation Despite the importance of the latter in supporting the competitiveness of local industries and institutions. Since 2003 and in view of the need of Algeria to enhance its stock of innovations Developed a set of mechanisms and structures empowered to support and finance innovation in small and medium enterprises, Because the latter is the origin of

creativity, This strategy has allowed funding for many of them. To what extent these national and private programs have contributed to the support of innovation and financing of small and medium enterprises.

Key words: innovation, innovation financing, small and medium enterprises ... etc.

مقدمة : تسعى كل الدول المتقدمة منها و النامية على السواء لتحقيق النمو القائم على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة ، اذ تخصص الدول المتقدمة ما نسبته 3.5% من الناتج الوطني للبحث العلمي ، نجدها تتراوح بين 0.1 و 0.5% في الوطن العربي. و في الجزائر تشير مؤشرات الابتكار على التأخر و الاداء الضعيف بالرغم من ان الجزائر تمتلك 900 مخبر علمي ، كما تمنح جهات سنويا من 700 الى 800 براءة اختراع في المتوسط ، حيث تكاد تكون استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من هذا الرقم شبه معدومة ، ويحتل الابتكار مكان الصدارة لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يرجع ذلك الى طبيعة هذه المؤسسات و محدودية مواردها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، فمن خلال الابتكار المستمر يمكن ان تضمن لنفسها كيانا في السوق، اضافة الى نتائج اخرى تمنحها قدرة تنافسية ، لذا فان اكثر من نصف الابتكارات في القرن العشرين كانت نتاج مخترعين و مؤسسات صغيرة الحجم . و لغرض زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات تعمل حاضنات الاعمال ... و البنوك و سياسات الدولة الى تمويل الابتكار في هذه المؤسسات بطرق شتى ، لذلك نحاول في هذا البحث ان نعالج الاشكالية التالية:

الاشكالية: ما هي الاليات و البرامج التي اعتمدها الجزائر لتمويل و دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

الاسئلة الفرعية:

- ما هي مراحل الابتكار في المؤسسة و كيف تستغله في دعم تنافسيها؟
 - ما نوع التمويل الذي تقدمه الوكالات و البرامج الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لدعم الابتكار؟
 اهمية البحث: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة طابع خاص ، فمن جهة تعد استراتيجية وطنية اليوم لتحقيق اهداف تنموية و اقتصادية، لكن من جهة اخرى تواجه هذه المؤسسات صعوبة في دعم تنافسيها عن طريق الابتكار و هو ما يعرقل نموها بل و قد يسبب وفاة المشروع. لذا يحاول البحث تحديد الجهات و الاليات المساعدة لهذه المؤسسات لإنجاح مشاريعها الابتكارية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى التالي :

- تحديد مفهوم و اهمية الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
 - ابراز الى اي مدى ساهمت الجزائر من خلال مختلف المؤسسات و الهيئات و كذا البرامج في دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 - معرفة الدعم الذي يحظى به نشاط التطوير التكنولوجي من مجمل سياسات التمويل و الدعم و التسهيل في الجزائر.

محاور البحث :

أولاً: الابداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المفهوم و الانواع .
 ثانياً : طرق تمويل و دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
 ثالثاً : طرق دعم و تمويل الابتكار في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

اولاً: الابداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المفهوم و الانواع :

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

اختلفت التعاريف التي تناولت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف المعايير التي اعتمدها كل منها ، فحسب تعريف OCDE و التي تعتبر ان هذه المؤسسات مستقلة اي غير تابعة لمؤسسات اخرى ، حيث عدد العمال فيها محدود ، و هذا العدد يختلف بين الدول، و الغالية منها اقل من 250 عاملاً مثل الاحاد الاوروبي ، لكن في بعض الدول يحدوده ب 200 عاملاً على

الاكثر ، المؤسسات الصغيرة منها تشغل اقل من 50 و المصغرة على الاكثر 10 و في بعض الدول 5 عمال، و برقم اعمال لا يتجاوز 40 مليون اورو في الاتحاد الاوروبي¹ .

اضافة الى ذلك التعريف الجديد يحدد نسبة 25 كاستقلالية كشرط اساسي ، و قد اخذت الجزائر بالمعايير الاوروبية رسميا في تجربة مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المادة الرابعة ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث جمعت بين عدد العمال ، رقم الاعمال ، الحصيلة السنوية و الاستقلالية ، و كان بذلك تعريفها على انها مؤسسات انتاج سلع او خدمات ، تشغل من عامل الى 250 عامل و لا يتعدى رقم اعمالها 2 مليار دج و حصيلتها السنوية لا تتعدى 500 مليون دج و تحوي معايير الاستقلالية بنسبة لا تتعدى 25%².

2- مفهوم الابداع :

الابداع بمفهومه الحديث يعني حسب Joseph Schumpeter "النتيجة الناجمة من انشاء طريقة او اسلوب جديد في الانتاج ، و كذا التغيير في في جميع مكونات المنتج او كيفية تصميمه"³ ، و يعرفه بيتر دروكير بانه تغيير في ناتج الموارد اي بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة و الرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك⁴ .

رغم التعدد الذي يعرفه هذا المصطلح فان الاتفاق واضح بان الابداع هو عملية رفع مخزون المعارف التي يمتلكها المجتمع ن و تكون على شكل تحسينات او اضافات نخص جميع السلع و الخدمات و طرق الانتاج المتواجدة و بذلك تؤثر مباشرة على مستوى المعيشة⁵ . و بتالي فان الابداع يمس منتوجات المؤسسة سلعة كانت او خدمة ، طرق تسييرها ، ادخال منتجات جديدة ، وسيلة تجارية او تسويقية للمؤسسة بحيث يكون لها تاثير على نتائج المؤسسة و على اداؤها الناجع .

3- مفهوم الابتكار :

يعتبر الاقتصاديون ان مصطلح الابتكار او الاختراع له معنى واحد وهو: اكتشاف اولي لمكون جديد او فكرة جديدة و التي يمكن ان تكون قاعدة لسيرورة الابداع .على هذا الاساس فان الابتكار هو نقطة الانطلاق و الابداع هو نقطة الوصول ، و هو ما يظر في تعريف شمبيتر و الذي يربط العلاقة بين الابتكار و الابداع بان الابتكار يعتبر تمهيدا للتجديد و الابداع كنهاية ممكنة و موجودة من طرف المبتكرين . اذن فالابتكار يمثل تقديم و انتاج افكار جديدة بينما الابداع هو وضع هذه الافكار حيز التنفيذ .

3-1- الفرق بين الابتكار و الابداع : يمكننا ان نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين الابتكار و الابداع

الابتكار	الابداع
التحضير	جماعيا
طريقة العمل	فرديا
السيرورة	مستمرة و طويلة
التاثير	مقاس ، مؤكد.
التكوين	استعمال الوسائل الاستراتيجية
نوع الاجتماعات	تسيير المشاريع
انواع التفكير	متقاربة
دور المستشارين	عمل تطبيقي

المصدر: طراد فارس ، مناخمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة بومرداس ، 2007، ص66.

4- مراحل الابتكار في المؤسسة :

الابتكار ضرورة حتمية تسعى اليه كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها ، و يتم تنويع مراحل الابتكار على النحو التالي :

4-1- توليد الافكار : في هذه المرحلة يتم توليد افكار الابتكار من خلال الاهتمام بتطوير ثقافة المؤسسة و تشجيع انتقال المعلومات الجديدة بين الافراد عبر الاتصالات ، مما يؤدي الى سهولة حصول المؤسسة على هذه المعلومات بطرق و اساليب مختلفة كراء الزبائن و الممولين و المرودين ، او عن طريق البحث عن التكنولوجيا الصناعية الجديدة ، و من ثم اختيار الافكار الجديدة المناسبة و الممكن تطبيقها من طرف الافراد و هيكل الانتاج المتاح و قدرة المؤسسة المالية .

2-4- تحويل الفكرة الى مشروع : يتم تحويل الافكار الجديدة الى مشروع وذلك من خلال وضع مخطط تطبيقي يتضمن نوع التجديد المستخدم و حدود تطبيقه ، و نوع وسائل العمل المطلوبة ، و التكنولوجيا الحديثة المستخدمة ، مع دراسة مناسبة لكل هذه الظروف وفق احتياجات الزبائن المستهدفين . بالإضافة الى ذلك تقوم المؤسسة بتحديد تكاليف مشروع الابتكار من تكاليف البحث و التطوير و التكاليف المتعلقة بانطلاق المشروع سواء من الناحية الصناعية او التجارية ، ووضع دراسة تتعلق بتوقع المبيعات و التطورات المتعلقة بالسوق ورد فعل المنافسين لنتائج مشروع ابتكار ، اي مواكبة التغيرات الجديدة الحاصلة في محيط المؤسسة و التي يمكن ادخالها في اي لحظة .

3-4- تنويع المشروع واقعيا : تتألف هذه المرحلة من مجموعة من الخطوات تقوم بها المؤسسة ، حيث تبدأ هذه الاخيرة بإنتاج منتج تجريبي يسمح لها من التأكد من جاهزية وسائل الانتاج الجديدة و المواد الاولية و مدى كفاءة اليد العاملة المتخصصة في تطبيق التكنولوجيا الجديدة ، ما يسمح بتحليل اراء و رد فعل الزبائن و الموردين و الموزعين ، بعدها تنتقل المؤسسة الى الانتاج الفعلي ، حيث لابد ان تتصف عملية التصنيع بالمرونة و القابلية ، اي انه يمكن اضافة اي تعديلات جديدة في اي لحظة ، و بعد اكمال عملية التصنيع يصبح المنتج جاهزا للولوج الى السوق .

5- اهداف النشاط الابتكاري في المؤسسات :

تهدف المؤسسة من خلال التركيز على نشاطها الابتكاري الى بلوغ مجموعة من الاهداف ، نلخصها في الاتي⁶ :

- تهدف المؤسسة من خلال الابتكارات في المنتج الى رفع فعالية السلع و الخدمات و جعلها مطابقة للمقاييس الدولية و بالتالي الرقعة من القدرة التنافسية و ضمان حصص في السوق ، و قد تتمكن المؤسسات من دخول اسواق جديدة اذا اعتمدت ابتكارات في المنتج و ابتكارا تجاريا .
- كما يسمح انتهاج المؤسسة ابداعا في التطبيق و التنظيم الى تحسين نوعية السلع و الرفع من مرونة العملية الانتاجية، و بالتالي الرفع من المردودية و تخفيض التكاليف الوحودية للعمل . اضافة الى ذلك تمكن ابتكارات التطبيقات و التنظيم الى :
 - تخفيض استهلاك المادة الاولية و الطاقة .
 - تخفيض تكاليف تكوين المنتجات .
 - احترام المعايير التقنية و فرع النشاط .
 - تخفيض تكاليف الاستغلال المرتبطة بتقديم الخدمات .
 - تحسين الطاقات من حيث تكنولوجيا المعلومات .
 - تحسين بيئة العمل .
 - الرفع من قدرة التلائم مع مختلف طلبات الزبائن .
 - تخفيض التأثيرات على البيئة .
 - تحسين امن و سلامة العمال .

ثانيا : طرق تمويل و دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من الواضح ان تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استثمار عالي الخطورة، قد يرجع ذلك الى مميزات هذه المؤسسات و الى البيئة التنافسية اليوم . غير ان الحاجة الى التمويل تزايد خاصة في بداية المرحلة الابداعية و تختلف مصادر تمويل هذا الابداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب درجة الخطورة و كبر المشروع و قدرة المؤسسة في حد ذاتها .

1- التمويل الذاتي :

يكون عن طريق السيولة المالية التي تتوفر عليها المؤسسة خاصة الارباح المحققة و الغير موزعة . يضمن هذا التمويل القرار الانفرادي لصاحب المؤسسة دون التفاوض عليها و سهولة التحكم في تكاليفها ، غير انها لا تخلو من العيوب نظرا الى عرقلة النمو الذي ينجم عن عدم استثمار المؤسسة في مشروع اخر كما انها تتحمل المخاطر بالكامل .

2- اللجوء الى التمويل عن طريق السوق المالي :

و يكون اما عن طريق اصدار اسهم عادية او ممتازة ، يعتبر من قبيل المشاركة في راس المال ، او التمويل عن طريق اصدار السندات فو تمويل بالمديونية طويلة الاجل⁷ .

3- بحث عن شراكة :

تلزم الشراكة المؤسستين او الطرفين (او اكثر) على استغلال موارد مشتركة لتنفيذ مشاريع او انشطة معينة و اقتسام العائدات ، و هي بذلك تقنية للتطوير و التنظيم تجمع الشريكين بواسطة عقد يركز على هدف مشترك خلال فترة التعاون المحددة و بالتالي قد تشمل ايضا تبادل للمعارف و الخبرات⁸ .

4- راس مال الخطر:

و يعرف بانه التغير الهيكلي في الادارة المالية للمؤسسة الفردية او العائلية من خلال عميل له صفة الشريك في المؤسسة يمول و يوجه القرارات الاستراتيجية للمشروع، و يهدف في المقابل الى تحقيق مردودية على المدى الطويل⁹ .

5- القروض البنكية :

تدرس البنوك او المؤسسات المالية المانحة للقرض المشروع الاستثماري قبل التمويل ، حيث يقوم بدراسة المردودية وفقا لملف تمنحه المؤسسة ، و يعد وجود راس مال خاص كاف من شروط قبول الطلب غالبا ، غير ان معظم المؤسسات تكون غير متمكنة من هذا الشرط ما يرفع من خطورة القرض ما يؤدي الى الرفع من معدل الفائدة و تخفيض قيمة القرض .

هذه الوضعية تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلجا الى ما يعرف بالقرض التأجيري و الذي يوفر الايجابيات التالية :

- السرعة : الموافقة على التمويل التأجيري تكون اسرع من الحصول على قرض .
- المرونة
- تمويل كلي .
- يسمح بالمحافظة على راس المال الخاص و قدرة المؤسسة على القرض كذلك.

ان صعوبة تقدير الخطر و تحرير القيمة الكلية للتمويل و تلك المتعلقة بالكتلة الاجرية و صعوبة التنبؤ بنتائج سيرورة الابداع تمثل اهم مصادر مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجر المقاولين الذين يبحثون عن تمويل خارجي فعال بمشاريعهم الابداعية ان يحضروا مؤسستهم لتحمل شروط مقيدة و كثيرة في عقود التبادل (بين المؤسسة و المؤسسة المالية).

6- الهيئات و المؤسسات المتخصصة :

تمنح جهات متخصصة في دعم هذه المؤسسات ، قد تكون حكومية او شبه حكومية او غير حكومية ، و يكون من ابرز اهدافها التنمية الاقتصادية و المصلحة العامة من وراء تقديم الدعم الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

7- حاضنات الاعمال :

تعمل حاضنات الاعمال الى دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية و الموارد العلمية لها ، اضافة الى جملة من الخدمات و التسهيلات لهدف شحنهم بدفع اولي يمكنهم من تجاوز اعباء مرحلة الانطلاق ، و تنبثق اهمية حاضنات الاعمال من ان نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة خاصة في المرحلة الاولى من دورة حياتها تحتاج الى حضانة¹⁰ .

وتعمل هذه الحاضنات الى تقديم التكنولوجيا الحديثة و اساليب و ادوات الابتكار ، كما تمنح دورا استشاريا للمؤسسات و تقدم التمويل اللازم ، و عادة ما تنمو حاضنات الاعمال بجانب الجامعات و مراكز البحث حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين و مختلف الموارد العلمية المتاحة فيها ، لا فان دورها هام في تعزيز العلاقة بين البحث العلمي و الصناعة .

حماية الملكية الفكرية و الابتكار: تتعرض الابتكارات الى مخاطر التقليد و الاستعمال غير الشرعي ، لذا على الدولة وضع اطر قانونية اجرائية لحماية الابداع بكل اشكاله ، و ذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استغلال هذه الميزة لأطول وقت ممكن و بأمثل الطرق .

ثالثا : طرق دعم و تمويل الابتكار في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل كبير ابتداء من 2001 الى 2014، حيث تم احصاء اكثر من 606737 مؤسسة. و هذا نتيجة الدعم الذي قدمته الدولة عن طريق اليات تمويل و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- المؤسسات و المبادرات الرامية الى دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

1-1- الحماية القانونية للابتكار:

في الجزائر و بمقتضى الامر رقم 62-73 المؤرخ في 02 نوفمبر 1973 لقانون المعهد الوطني للملكية الصناعية فان الدولة ملزمة بحماية جميع اشكال الابداع في المؤسسات و ذلك عن طريق :

- استلام و تسجيل طلبات و براءات الاختراع بعد تفحصها من النواحي الشكلية و القانونية .
- العمل على اصدار براءات الاختراع طبقا للقانون و اللوائح .
- تسهيل الوصول للمعلومات التقنية و العلمية الواردة في وثائق البراءات.
- تطبيق الاحكام و المراسيم الشرعية المتعلقة بقانون براءات الاختراع .

1-2- الوكالة الوطنية لتتبع نتائج البحث و التنمية التكنولوجية:

انشأت في ماي 1998 تجت وصاية وزارة التعليم العالي ، تعنى بمخرجات المنظومة الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، من خلال تحديد نتائج البحوث الواجبة التتبع و انتقائها ، تنظيم منظومات و مناهج استغلال و تتبع البحوث لترقية التنمية و الابتكار ، تطوير التعاون و التبادل و ترقيتها بين قطاع البحث و لقطاعات المستعملة ، مساعدة المخترعين في الخدمات لتحقيق النماذج الاصلية و دراسة السوق و البحث عن الشركاء و حماية براءات الاختراع ، تشجيع و دعم كل مبادرة تهدف الى تطوير التكنولوجيا و ادراج اعمال مبتكرة عليها ، اما شركاء الوكالة تتمثل في حاملي المشاريع المبتكرة ، منظمات البحث ، المؤسسات الممولة و المجمعات الكبرى.¹¹

1-3- المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية :

هو تحت وصاية وزارة الصناعة له مهام : دراسة طلبات ايداع العلامات ، الرسومات ، النماذج الصناعية و تسميات الشركة ثم نشرها ، تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية ، التراخيص و بيع الحقوق ، المشاركة في تطوير الابتكار و دعمه عن طريق تنمية الاختراع و تحفيز القدرة الابتكارية ، تسهيل الوصول الى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات ، تحسين ظروف استيراد التقنيات الاجنبية الى الجزائر بالتحليل و الرقابة و ترقية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة .

1-4- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي :

انشأت عام 1995 للإشراف على اعمال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي من وظائفها : اعداد البرامج و السهر على تنفيذها ، تقييم اجهزة المتابعة و التقويم لأعمال البحث التي تتكفل بها ، تمويل المشاريع لبحث المقررة ، تشجيع ميكانيزمات الدعم و التسيير الاداري و المالي ، ضمان نشر نتائج البحث التي تتكفل بها و ترفع شأنها ، تقديم المساعدة التقنية و المالية لاقتناء اجهزة و الوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث.¹²

1-5- برنامج التأهيل الصناعي :

يسعى لدعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العامة و الخاصة بهدف ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسة الصناعية و تهيئة المحيط المباشر لها ، تم انشاء صندوق التنافسية الصناعية يقدم مساعدات مالية لتمويل نفقاتها و دعم الاستثمارات ، البحث و التطوير ، اعادة الاهلية للمناطق الصناعية و مناطق النشاطات.

6-1- برنامج التطوير الاوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يهدف الى اطلاع مدير المؤسسة الى تحديات السوق و الاجراءات لتبني البيات تسيير جديدة ن، كما يساعد المؤسسة على التوضيح في نظام مراقبة التسيير من خلال استعمال انظمة المعلومات و تجديد عمليات الانتاج و اقامة انظمة التسيير النوعية من خلال عمليات المساعدة على القرار من خلال تطوير تسيير الابتكار .

7-1- برنامج التعاون الاورومتوسطي:

يهدف الى : تحسين القدرات الانتاجية لتكون اكثر تنافسية و ادراجهم في السوق العالمي ، رفع مستوى التنافسية الصناعية و تطوير خدمات دعم التكنولوجيا و الاستشارة للصناعة ، تنوع الصادرات و محدودية التبعية للمحروقات ، دعم البحث و الابتكار لتأسيس نسيج صناعي متنوع مشكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة و على هذا الاساس يهدف البرنامج الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التي تشغل اكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي او الخدمات الصناعية ، بتأهيلها و تأهيل محيطها من خلال الدعم المباشر للمؤسسات من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي بالإضافة الى دعم تكوين المسيرين ، دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل احتياجاتها.¹³

8-1- الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها : من بينها حاضنة سيدي عبد الله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة و حاملي المشاريع و ذلك ب : تقديم الدعم للمؤسسات التي لا يتجاوز عمرها خمسة اعوام و توفير امكانيات التنمية السريعة المتمركزة على الابداع التكنولوجي ، تمكين حاملي الشهادات من الاستفادة من خدمات و دعم المحضنة التكنولوجية لمشاريعهم لمدة 30 شهرا للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة النائية للحضن حيث يقبل المشروع نهائيا حسب المعايير المعتمدة .

9-1- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة :

يتمثل دورها في توفير المعلومات التجارية المتعلقة بالأسواق و المنتجات و المعلومات التقنية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية .

10-1- مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية ASI:

و هي مبادرة خاصة لترقية المقاولاتية و الابتكار في الجزائر، تأسست عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا و المعلومات و الاتصالات في الولايات المتحدة الامريكية ، تنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة ، و يحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله و تقدم لهم المشورة و دورات التدريب .

كما اعلنت نفس التعاونية في اكتوبر 2011 عن انشاء صندوق استثماري جزائري- امريكي يسمى " ملائكة اعمال القصة" و بالتالي ادخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر.

2- التمويل عن طريق البنوك و السوق المالي

1-2- التمويل عن طريق البورصة :

قامت الجزائر بفتح سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الا ان غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر و التسيير التقليدي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقات اخرى مرتبطة بشروط الاصدار و الاكتتاب ادى الى شبه انعدام لهذا المصدر التمويلي في الجزائر .

بالرغم من ذلك فان المزايا التي ستحصل عليها المؤسسات من سوق المال كبيرة و تفي بتطلعات الابتكار و الابداع منها: تخفيض عدد المساهمين الذين يملكون راسمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يجب على المؤسسة الاكتفاء ب 50 مساهم عوضا عن 300 مساهم او 3 مستثمرين مؤسستيين (بنوك ، مؤسسات مالية ، شركات تامين) يكفون لإدخال السندات الى السوق .

و تجدر الاشارة الى المتعامل الجديد و هو المتعهد بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي توكل اليه مهمة مرافقة هذه المؤسسات او اعتباره شريكا ماليا حقيقيا على المدى الطويل ، يمكن ان يكون هذا المتعهد بنكا او مؤسسة مالية او وسيطا في عمليات البورصة او شركة تحليل و استشارات مالية و قانونية.¹⁴

2-2- القروض البنكية:

نتيجة الحاجة الكبيرة و المستمرة للمؤسسات الى التمويل تم توقيع اتفاق مع خمسة بنوك عمومية هي البنك الوطني الجزائري و بنك التنمية الريفية و القرض الشعبي الوطني ، بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، حيث تم انشاء 600 الف مؤسسة صغيرة تقريبا ، و يمثل عدد طلب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 63% ، و قدرت القيمة الاجمالية للضمان المقدم من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 2.310154546 دج ، و متوسط قيمة القروض يقارب 20851399 دج ، حيث بلغ معدل الضمان مقارنة بالقروض مستوى 42%.¹⁵

وقد وصلت قيمة القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية لمختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 289.6 مليار دج بدءا من 2004 ، اضافة الى ذلك اعتمدت البنوك الى اليات جديدة للتمويل منها :

3-2- التمويل التاجيري :

بدا العمل بها بداية العام 2000 حيث تم انشاء شركتين شركة الاعتماد الاجاري SALEM مهمتها التمويل التاجيري للمنقولات في اطار النشاط الفلاحي ، و هي فرع ل CNMA الى جانب مساهمة بنك الفلاحة و للتنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك ABC في انشاء الشركة العربية للتمويل التاجيري ALC و مهمتها القيام بالتمويل التاجيري في مجال العقارات

4-2- التمويل عن طريق راس المال المخاطر :

تم انشاء شركة SOFINANCE في 15-01-2000 بالشراكة مع مؤسسات مالية اجنبية ، على اساس شركة مالية براس مال قدره 5 مليار دينار ، من مهام الشركة انشاء مؤسسات جديدة في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر و تطوير اساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة او عن طريق القروض الاجبارية .

و الملاحظ ان هذا النوع من التمويل ما يزال ضعيفا في الجزائر، حيث لا تتعدى مساهمة الشركة 35% من رأسمال الشركة كحد اقصى و هي نسبة ضعيفة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة¹⁶ . كما تم انشاء شركة FINALEP تحت شكل مؤسسة مالية عام ، 1991 كان الهدف من انشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمارس نشاطا انتاجيا.

و من بين المؤسسات المالية التي ساهمت في التمويل ايضا :

3- الشركة العربية للإيجار المالي : بدأت النشاط في 2002 بمنح قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة اجمالية قدرها 75.5 مليون دينار ، القروض على فترة مالية بين 4-5 سنوات مع نسبة هامشية لا تتعدى 5%. كما ان المبلغ المحدد للقرض لا يقل عن 15 مليون دينار و لا يزيد عن 95 مليون .

4- شركة القرض الاجبار الجزائري السعودية : تمول المؤسسة بصيغة قرض الاجبار الدولي ، و ذلك لهدف تمويل الواردات بالعملة الصعبة من التجهيزات الموجهة للاستعمال المهني¹⁷ .

ولكن بالرغم من ذلك فانه لا تتعدى نسبة الائتمان الممنوحة من طرف البنوك الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 6% و في اقصى التقديرات 10%.

5- حاضنات الاعمال في الجزائر:

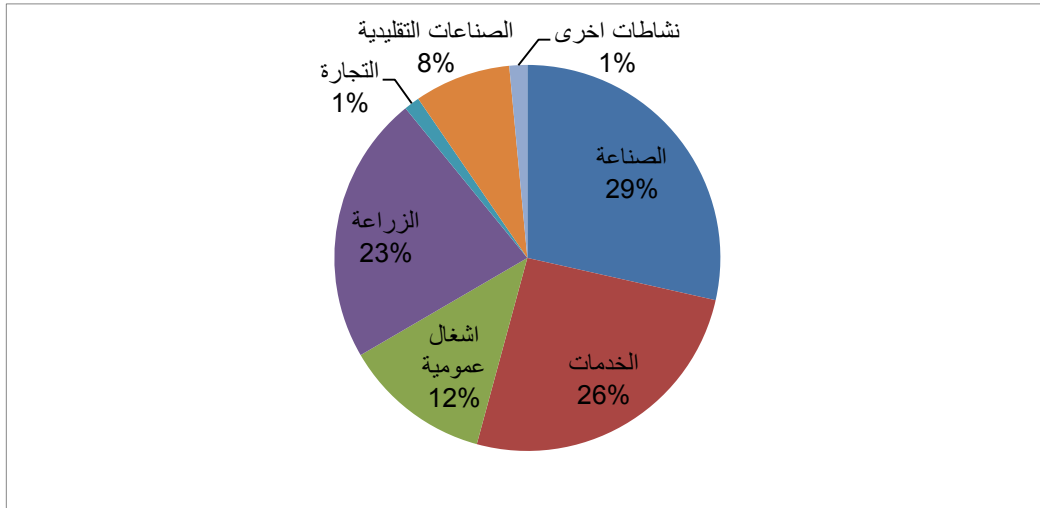
تجربة الجزائر مع الحاضنات متأخرة نوعا ما ، حيث لم يتم صدور قانون او مرسوم ينظم نشاط الحاضنات الى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر العام 2001، و

الذي اشار الى مشاتل المؤسسات ، و الملاحظ ان هذه الحاضنات تقوم على تقديم الدعم و مساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط ، في حين تركز تلك الموجودة في الدول المتقدمة على المؤسسات العاملة في مجال البحث و التطوير .

سعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية الى انشاء 11 حاضنة في كل من الولايات: الاغواط ، باتنة ، البليدة ، تلمسان، سطيف ، عنابة ، قسنطينة ، وهران ، الوادي ، تيزي وزو و الجزائر العاصمة اضافة الى 4 ورشات ربط. كما تم تخصيص 4 مليار دينار لدعم قطاع النمو خلال الفترة 2005-2009.¹⁸

في 2009 تم انشاء حاضنة سيدي عبد الله ولاية الجزائر العاصمة تحت اشراف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية الحضائر التكنولوجية خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة ، توفر الحاضنة التكوين و المرافقة في جميع مراحل المشروع الى غاية انطلاق المؤسسة ، كما تؤدي ايضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية.¹⁹ تستضيف الحاضنة 20 مشروعا في السنة ، كما انها تهدف الى خلق 15 مؤسسة ابتكارية في السنة و بالمثل تم افتتاح حاضنات في ولايات اخرى بالوطن ، نهاية 2016 وصل عدد مراكز التسهيل الى 20 و مشاتل المؤسسات الى 41 عبر²⁰ . والشكل الموالي يمثل نسبة و قطاعات الانتاج المدعومة من قبل مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغاية نهاية 2016:

الشكل رقم 01: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة لعام 2016.



المصدر: Bulletin d'information statistique PME, ministère de l'industrie et des mines , données du 1 er semestre 2016, n° 29 , édition novembre 2016, p 25.

6- الهيئات الحكومية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : من ابرز هذه الهيئات نذكر ما يلي:

1-6- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و هي اداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية ن كما تعمل على تنفيذ استراتيجية القطاع و انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية ، جمع و استغلال معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2-6- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تستهدف الشباب العاطلين عن العمل و الذين يرغبون في انشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة ، تقدم مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة . حتى 2016/6/30 مولت الوكالة 52367 مشروعا في قطاع الفلاحة و 42513 في الصناعات التقليدية و 23915 في الصناعة و 104947 في قطاع الخدمات بمجموع 364445 مشروعا في كامل القطاعات ، و قد وصلت قيمة الاستثمار في مجمل الانشطة الى 1139598027486 دج.²¹

3-6- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

يقدم الصندوق مساعدات مالية بالشراكة مع وزارات و مؤسسات الدولة ، تقدم قرضا ثلاثيا بين المؤسسة ، الصندوق و البنك. اضافة الى ذلك تأسست عام 2004

4-6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

مهمتها انشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية و الريفية. توفر الوكالة خدمات مالية لغير المؤهلين للحصول على القرض البنكي.

اضافة الى ذلك تعتمد الدولة الى برامج وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مرحلتين الاولى مرحلة التكيف و تمتد على مدى خمس سنوات ، ثم مرحلة الضبط على مدى سبع سنوات ، تهدف بذلك الى تحسين تنافسية هذه المؤسسات و تطوير الصادرات خارج المحروقات و التقليل من الضعف التنظيمي في هذه المؤسسات ، اي انها برامج منفصلة عن سياسة ترقية الاستثمارات و حماية المشروعات التي لها صعوبات.²² هذه البرامج ممولة من المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الاوربي في اطار برنامج ميدا .

خاتمة: تسعى الجزائر من خلال وكالات دعم و تشغيل و تمويل المشاريع الصغيرة الى التقليل من البطالة و فتح السوق المحلي و العالمي امام المؤسسات الوطنية الخاصة و العمومية ، و لدعم تنافسية مختلف المؤسسات فتحت الجزائر المجال امام التعاون الدولي و الاقليمي في البحث و التطوير لنقل الخبرات الفنية و التقنية الى هذه المؤسسات . في الغالب يكون الدعم عن طريق دراسة اولية للمشروع ثم المساعدة في ايجاد ممول للمشروع المبتكر و ذلك من خلال ثلاثة اطراف هي الوكالة الداعمة ، صاحب المشروع و المؤسسة المالية او البنك . سمحت هذه الالية بتمويل عدد من المشاريع الصغيرة و المتوسطة الا ان الاخيرة ما زالت تسجل عراقيل فيما يخص التمويل خاصة في بداية المشروع و ايجاد شريك يتحمل مخاطر تمويل الابتكار .

لذا فالجزائر ملزمة اليوم خاصة و ان مؤشراتنا فيما يخص الابتكار و التنافسية العالمية لم تتحسن تبعا لقيمة التمويل السنوية الموجهة الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع النشاطات .

نتائج الدراسة :

- ساهمت مختلف وكالات دعم و تطوير المشاريع الى ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- ازداد عدد الحاضنات كما و توزعت على مختلف ولايات الجزائر.
- ساهمت مراكز التسهيل و المشاتل في دعم العديد من المؤسسات الا ان نشاطها ضعيف بالنظر الى المشاريع المتوفاة او تلك التي لم تجد الدعم المالي و التقني اللازم .
- غياب المعلومات و الاحصاءات فيما يخص الدعم المالي للابتكارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف جهات الدعم و التمويل في الوطن .
- غياب الشفافية من قبل هيئات التمويل عن البرامج المخصصة للابتكار و التي توفر تمويللا منخفض التكلفة .
- لم تتحسن مؤشرات الجزائر فيما يخص الابتكار و التنافسية العالمية بالرغم من الجهود و قيمة التمويل الموجهة الى قطاع البحث و التطوير و التنمية التكنولوجية.

توصيات:

- توفير شبكة من المعلومات تشرح و تسهل ولوج المخترعين و اصحاب الابتكارات بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لفهم تكاليف و طرق التمويل المتوفرة .
- توفير بيئة عمل مناسبة و التقليل من الاجراءات الادارية و القانونية للحصول على التمويل .
- المراقبة التقنية و الفنية و الادارية فيما يخص المشاريع الجديدة . و المرافقة المستمرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة للولوج الى اسواق جديدة .
- فتح المجال امام التمويل الخاص بتنظيم صالونات لعرض الابتكارات لتقريب المخترع من الممول الخاص الوطني او الاجنبي و تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من التطورات التكنولوجية العالمية ، بمساعدتها على عقد اتفاقات تعاون و شراكة و تكوين المسيرين .

- ¹ OCDE, *perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat*, 2000, ...,p07.
- ² الجريدة الرسمية ، العدد 77. 15-12-2001، القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ³ Jean lachman , *le financement des stratégie de l'innovation*, economica, 1993, p 22.
- ⁴ بيتر دروكر، التجديد و المقابلة . ترجمة و ممارسات و مبادئ، ترجمة حسين عبد الفتاح ، الاردن ، مركز الكتب الاردني ، 1988، ص 18.
- ⁵ Florence durieux, *management de l'innovation , une approche évolutionniste*, vuibert édition , mars, 2000, p 05.
- ⁶ Commission européenne, manuel d'OSLO, *principe directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation*, 3 édition OCDE , 2005 , p122.
- ⁷ Azoulay hervé, kriegei, *de l'entreprise traditionnelle à la start-up*, édition d'organisation, 2001, p38.
- ⁸ M.Kahn, *franchise et partenariat, développer ou intégrer un réseau d'enseignement en commerce organique Independent* , Dunod. Paris, 2009, p 133.
- ⁹ عبد الغفار حنفي ، اساسيات الاستثمار و التمويل ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000، ص 54.
- ¹⁰ علي فريد عبد الكريم ، دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو و القدرة التنافسية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاستثمارات – قسم ادارة المخاطر، ص3، على الرابط <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232063244633.pdf>.
- ¹¹ حورية بالاطرش و محمد حمزة بن قرنية، تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و الإيطالي ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2016. العدد 09 .
- ¹² حورية بالاطرش و محمد حمزة بن قرنية، مرجع سابق، ص14.
- ¹³ حورية بالاطرش و محمد حمزة بن قرنية، نفس المرجع ، ص ص 14-15.
- ¹⁴ ربحان الشريف و بومود ايمان ، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة - تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى جامعة ورقلة ، ص 12.
- ¹⁵ شعيب اتشي، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008، ص 83.
- ¹⁶ محمد زيدان ، الهياكل و الليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع 2010، ص 12.
- ¹⁷ محمد زيدان ، نفس المرجع ، ص 14.
- ¹⁸ ربحان الشريف و لمياء هوام، دور حاضرات الاعمال التقنية في دعم الابداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بن الواقع و المأمول ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر، افريل ، ص 18.
- ^{19 19} شعيب اتشي، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ، ص 88.
- ²⁰ Bulletin d'information statistique PME, ministère de l'industrie et des mines , données du 1 er semestre 2016, n° 29 , édition novembre 2016, p 21.
- ²¹ : Bulletin d'information statistique PME, ministère de l'industrie et des mines , op.cit, p 29
- ²² شعيب اتشي، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- 1- بيتر دروكر، التجديد و المقابلة . ترجمة و ممارسات و مبادئ، ترجمة حسين عبد الفتاح ، الاردن ، مركز الكتب الاردني ، 1988.
- 2- عبد الغفار حنفي ، اساسيات الاستثمار و التمويل ، بدون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.
- ب. الرسائل و الأطروحات:
- 1- طراد فارس ، مناجمت الابداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ، جامعة بومرداس ، 2007.

2- شعيب اتشي، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008.

ج. الملتقيات، الدوريات و المجلات:

1- علي فريد عبد الكريم ، دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو و القدرة التنافسية ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاستثمارات – قسم ادارة المخاطر، ص3، على الرابط <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232063244633.pdf>.

2- حورية بالاطرش و محمد حمزة بن قرنية، تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و الايطالي ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016. العدد 09. ربحان الشريف و بومود ايمان ، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

3- محمد زيدان ، الهياكل و الاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع 2010 .

4- ربحان الشريف و لمياء هوام، دور حاضنات الاعمال التقنية في دعم الابداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بن الواقع و المأمول ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، افريل .

د. قوانين و أوامر و مراسيم:

الجريدة الرسمية ، العدد 77. 15-12-2001، القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

OUVRAGES , REVUES ET FORUM:

1- Azoulay hervé, kriegei, **de l'entreprise traditionnelle à la start-up**, édition d'organisation, 2001.

2- Bulletin d'information statistique PME, ministère de l'industrie et des mines , données du 1 er semestre 2016, n° 29 , édition novembre 2016.

3- Commission européenne, manuel d'OSLO, **principe directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation**, 3 édition OCDE , 2005.

4- OCDE, **perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat**, 2000.

5- Jean lachman , **le financement des stratégies de l'innovation**, economica, 1993.

6- Florence durieux, **management de l'innovation , une approche évolutionniste**, vuibert édition , mars, 2000.

7- M.Kahn, **franchise et partenariat, développer ou intégrer un réseau d'enseigne en commerce organique Independent** , Dunod. Paris, 2009.